

Distr.
GENERAL

S/1994/62
20 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)

مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، بقراره ٨٥٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وقرر المجلس أيضاً تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛ وأكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨^(١)، الذي وافق عليه المجلس في قراره ٤٢٦ (١٩٧٨)؛ وطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع القوة حتى تنفذ ولايتها بالكامل؛ وكرر التأكيد على أنه ينبغي أن تنفذ القوة ولايتها بالكامل على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل التشاور مع حكومة لبنان وغيرها من الأطراف المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس.

أولاً - تنظيم القوة

٢ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ كان تكوين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كما يلي:

الأفراد العسكريون

١٠	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	فيجي
٥٩٨	كتيبة مشاة	
٣٤	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٦٥٠	شرطة عسكرية	
٨		

١٢	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	فنلندا
٤٨٠	كتيبة مشاة	
٢٠	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٥٢١	شرطة عسكرية	
٩		
١٤	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	فرنسا
٤١٦	كتيبة مختلطة (سرية صيانة، سرية دفاع، سرية حراسة مدرعة)	
١٠	شرطة عسكرية	
٤٤١	قيادة المعسكر	
١		
٢٣	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	غانا
٧٢١	كتيبة مشاة (بما فيها سرية مهندسين)	
٣٦	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٧	شرطة عسكرية	
٧٨٩	قيادة المعسكر	
٢		
٣٣	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	أيرلندا
٥٨٤	كتيبة مشاة	
٣١	قيادة معسكر المقر	
١٧	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٦٧٧	شرطة عسكرية	
١٢		
٤	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	إيطاليا
٤٣	وحدة طائرات هليكوبتر	
٤٩	شرطة عسكرية	
٢		
٩	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	نيبال
٦٧٨	كتيبة مشاة	
٢٩	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٧٢١	شرطة عسكرية	
٥		

٢١	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	النرويج
٥٩٤	كتيبة مشاة	
١٦٦	سرية صيانة	
٣٢	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٨٢٩	شرطة عسكرية	
١٦		
٥	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	بولندا
٧١	مستشفى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	
٧٨	شرطة عسكرية	
٢		
١٦	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	السويد
٣٣٥	كتيبة سوقيات	
١٢٩	سرية مهندسين	
٤	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٤٩٢	شرطة عسكرية	
٨		
٥ ٢٤٧	مجموع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	

وتبين الخريطة المرفقة بهذا التقرير وزع القوة.

٣ - ويواصل اللواء تروند فوروهوفدي، من النرويج، توليه قيادة القوة.

٤ - وقام تسعة وخمسون من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في أداء مهامها. ويشكل هؤلاء الضباط غير المسلحين فريق مراقبي لبنان، ويخضعون للإشراف التنفيذي لقائد القوة. وهم قوام مراكز المراقبة الخمسة التي تقع على طول الجانب اللبناني من خط الهدنة الفاصل بين إسرائيل ولبنان. كما يعملون في خمسة أفرقة متنقلة في الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل من منطقة العمليات.

٥ - وتوفر الدعم السوقي للقوة كتيبة السوقيات السويدية، وعناصر من الكتيبة المختلطة الفرنسية، وسرية الصيانة النرويجية، وسرية المهندسين السويدية، وسرية المهندسين الغانية، والوحدة الطبية البولندية،

ووحدة طائرات الهليكوبتر الايطالية وبعض أقسام الموظفين المدنيين، ولا سيما في مجالي الاتصالات وصيانة المركبات، والهندسة. وقد قررت حكومة السويد سحب أفرادها من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقبلت عرض حكومة بولندا أن تزيد مساهمتها في القوة وأن تحل وحداتها محل الوحدات السويدية. وستتم عملية التسليم والتسلم خلال عمليات التناوب في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٤. وتستخدم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٥٣٩ من الموظفين المدنيين، منهم ١٤٨ من المعينين دولياً و ٣٩١ من المعينين محلياً.

٦ - وكان الاحتياطي المتنقل للقوة، الذي يتكون من سرية ميكانيكية مختلطة، تتألف حالياً من عناصر من سبع وحدات (أيرلندا والسويد وغانا وفنلندا وفيجي والنرويج ونيبال)، يقوم بتعزيز كتائب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال عمليات التناوب وعند وقوع حوادث خطيرة.

٧ - ويؤسفني أن أبلغ عن وفاة جندي من فيجي نتيجة حادث مركبة، وعن وفاة جندي أيرلندي نتيجة لانطلاق النار من سلاحه عن غير قصد، ومقتل جندي نرويجي نتيجة إصابته بقذيفة دبابة. وأصيب بجراح خمسة آخرون نتيجة إطلاق نار أو انفجارات. ومنذ إنشاء القوة، توفي ١٩٥ من أفراد القوة العسكريين، ٧٤ منهم بسبب إطلاق نيران أو انفجار ألغام أو قنابل، و ٨١ في حوادث و ٤٠ لأسباب أخرى. وأصيب بجراح مائتان وثمانية وتسعون من الأفراد العسكريين بسبب إطلاق نيران أو انفجار ألغام أو قنابل.

٨ - وما زالت القوة تواجه صعوبات في الوفاء باحتياجاتها من الأرض والمباني اللازمة لنقاط التفشي ومراكز المراقبة وغيرها من المنشآت التابعة لها. والسبب الرئيسي لذلك هو أن الحكومة اللبنانية لم تسدد الأيجار منذ عام ١٩٨٧ لأصحاب الممتلكات التي تستخدمها القوة. وقد قامت القوة ببذل مساع مكررة لدى السلطات اللبنانية بشأن هذه المسألة.

٩ - وتبقي القوة على اتصال وثيق مع السلطات اللبنانية بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة. وتواصل هذه السلطات تقديم مساعدة هامة إلى القوة فيما يتصل بتناوب قواتها عن طريق بيروت وبالأنشطة السوقية الأخرى. ووسع الربط والاتصالات بين القوة والجيش اللبناني عن طريق ندب ضباط اتصال لبنانيين للعمل بكتائب المشاة التابعة للقوة، باستثناء الكتيبة النرويجية، التي تعمل في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل. وتواصل القوة تعاونها الوثيق مع الدرك اللبناني بشأن المسائل المتصلة بالمحافظة على القانون والنظام.

ثانيا - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة
المؤقتة في لبنان

١٠ - ما زالت اسرائيل تسيطر على منطقة في جنوب لبنان توجد فيها قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع، أو ما يسمى "جيش لبنان الجنوبي". ولم تبين بوضوح حدود منطقة السيطرة الاسرائيلية ولكنها تحدد بمقتضى الواقع بالمواقع المتقدمة لقوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع. وهي تشمل أراض مجاورة لخط الهدنة وأجزاء من قطاعات الكتائب الفيجية والنيبالية والأيرلندية والغانية والفنلندية وكذلك كامل قطاع الكتيبة النرويجية، فضلا عن مناطق كبيرة تقع شمال منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة. وتحتفظ قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع، داخل تلك المنطقة، بـ ٧٢ موقعا عسكريا كما يظهر في الخريطة المرفقة. كذلك تبين الخريطة الأماكن التي تتجاوز فيها منطقة السيطرة الاسرائيلية حدود منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة.

١١ - وما زالت اسرائيل تحتفظ داخل منطقة السيطرة الاسرائيلية، إلى جانب قوات الأمر الواقع، بإدارة مدنية ودائرة للأمن. ويخضع التنقل بين منطقة السيطرة الاسرائيلية وبقية لبنان لمراقبة شديدة، وما زالت منطقة السيطرة الاسرائيلية معتمدة اقتصاديا على اسرائيل. وهناك ما يقدر بـ ٣٠٠٠ وظيفة في اسرائيل يشغلها لبنانيون من منطقة السيطرة الاسرائيلية. ويسيطر على إمكانية الحصول على مثل هذه الوظائف كل من قوات الأمر الواقع ودوائر الأمن. وقد تلقت القوة إفادات بشأن التجنيد القسري في قوات الأمر الواقع.

١٢ - وقد بدأت الفترة قيد الاستعراض بتصعيد للأعمال العدائية اشتمل على قصف مدفعي لأهداف مدنية في جنوب لبنان وشمال اسرائيل وانتهت بقصف مكثف دام اسبوعا، من ٢٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣، قام به سلاح الطيران الاسرائيلي والمدفعية الاسرائيلية لقرى واقعة جنوب وشمال نهر الليطاني. وقد أحصت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما أطلق داخل منطقة عملياتها، بنحو ٢٨٠٠٠ طلقة من طلقات المدفعية والدبابات والهاون، وما أسقط من الجو بنحو ٨٠٠ قنبلة. وقذيفة وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت عشرات الآلاف من طلقات الرشاشات والبنادق. وكانت آثار القصف جسيمة: فقد أفادت التقارير اللبنانية في ذاك الوقت بمقتل ما مجموعه ١٣٠ شخصا وجرح ما يزيد عن ٥٠٠؛ وأمكن لقوة الأمم المتحدة أن تؤكد مقتل ١٥ وجرح ٢٧ داخل منطقة عملياتها. ودمر عدد كبير من المنازل أو أصيب بأضرار، بما في ذلك مدارس ومرافق طبية؛ وشرّد من منطقة قوة الأمم المتحدة، مؤقتا، عدد يقدر بـ ٢٠٠ ٠٠٠ من السكان.

١٣ - وبعد إقرار وقف إطلاق النار في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣، وبعد التشاور مع الأمم المتحدة، أرسلت الحكومة اللبنانية، في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٣، إحدى وحدات الجيش إلى منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة

بغرض المحافظة على القانون والنظام. وظلت الوحدة، التي تضم نحو ٣٠٠ فرد من مختلف الرتب، موزعة في حاميات في فانا وجويا وأرزون وبير السناسل.

١٤ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان صد محاولات العناصر المسلحة الدخول إلى منطقة انتشار القوة أو القيام بعمليات داخلها. وأدى ذلك في بعض الأحيان إلى حدوث احتكاكات في مواقع التفتيش التابعة للقوة، أعقبها مضايقات لأفراد القوة وتوجيه تهديدات إليهم. وكانت هذه الحالات يتم حلها عموماً عن طريق المفاوضات. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تعرض الموقع ٥-٤ لنيران مكثفة من أسلحة خفيفة أعقبها وقوع حادث مرور لقي فيه راكب دراجة بخارية لبناني حتفه إثر تصادم مع ناقلة مياه تابعة للقوة.

١٥ - ومنذ بداية آب/أغسطس ١٩٩٣، سجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٨٠ عملية ضد جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الأمر الواقع قامت بها عناصر مسلحة تعلن مقاومتها للاحتلال الاسرائيلي (٨ عمليات في آب/أغسطس و ٢٠ عملية في أيلول/سبتمبر و ٨ عمليات في تشرين الأول/أكتوبر و ١٨ عملية في تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٢ عملية في كانون الأول/ديسمبر و ٤ عمليات في النصف الأول من كانون الثاني/يناير). كما وردت تقارير عديدة عن هجمات ضد مواقع جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الأمر الواقع شمال نهر الليطاني. وفي تلك العمليات، استخدمت العناصر المسلحة القنابل والصواريخ وقذائف الهاون والقنابل اليدوية المدفوعة صاروخاً والقذائف المضادة للدبابات، ومنذ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣، لم يبلغ عن إطلاق نار، على شمال اسرائيل.

١٦ - وواصلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الأمر الواقع هجماتها وردودها الانتقامية ضد العناصر المسلحة مستخدمة المدفعية والهاون والدبابات والطائرات. ووقعت حالات قليلة جداً من إطلاق النار العشوائي ضد الأهداف المدنية. وبالإضافة الى القصف المدفعي الذي حدث في تموز/يوليه، سجلت قوة الأمم المتحدة أن قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الأمر الواقع أطلقت زهاء ٩٠٠ ٨ قذيفة من المدفعية والهاون والدبابات بالمقارنة مع ما مجموعه ٧٩٠٠ قذيفة خلال فترة ستة الأشهر السابقة.

١٧ - وعلى نفس المنوال السابق، قامت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الأمر الواقع بإطلاق النار مرات عديدة على مواقع وأفراد قوة الأمم المتحدة، وبالقرب منها. وخلال القصف الذي حدث في تموز/يوليه، سجلت ٣٠٣ حادثة إطلاق نيران و ٢٢٢ حادثة منذ ذلك الوقت. وتركز أكثر من ٧٠ في المائة من تلك الحوادث في قطاعي الكتيبتين الفنلندية والاييرلندية. وكانت هذه الحوادث موضع احتجاجات متكررة قدمت الى السلطات الاسرائيلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وقعت حادثتا إطلاق نار ذواتا أهمية خاصة هما: قيام الطائرات الاسرائيلية في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ بقصف مقر الكتيبة النيبالية والتسبب

في إلحاق خسائر فادحة غير أنه لم يحدث، لحسن الحظ، سوى إصابات طفيفة في ثلاثة جنود نيباليين. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، صوبت القوات الاسرائيلية نيران دباباتها باتجاه إحدى الدوريات التابعة لقوة الأمم المتحدة بالقرب من بلاط. وقتل جندي نرويجي وأصيب آخر بجروح خطيرة. وتم تقديم احتجاج قوي على هاتين الحادثتين إلى السلطات الاسرائيلية التي أعربت عن أسفها.

١٨ - وخلال الفترة المستعرضة بالتقرير فجرت قوة الأمم المتحدة ألغاماً وقنابل مزروعة على جانبي الطريق وعددا كبيرا من قذائف المدفعية والهاون غير المتفجرة من مخلفات القصف الذي قامت به قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الأمر الواقع في تموز/يوليه ١٩٩٣. وأزالت قوة الأمم المتحدة أيضا معدات حربية من مختلف الأنواع في منطقة انتشار القوة. وتم الاضطلاع بما مجموعه ٣٣٤ تفجيرا متحكما به.

١٩ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تقديم مساعدة إنسانية إلى السكان المدنيين في منطقتها، قدر استطاعتها وفي حدود الموارد المتاحة. وبذلت جهود خاصة في هذا المجال في أثناء القصف المدفعي الذي جرى في تموز/يوليه ١٩٩٣، وبعده. وفي آب/أغسطس، سافر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية إلى المنطقة لتقييم الحالة وتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة. وبغية الشروع بعمل غوثي عاجل، قدم الصندوق الدائر المركزي للطوارئ سلفتين إحداهما بمبلغ خمسة ملايين دولار لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والثانية بمبلغ مليوني دولار لبرنامج الأغذية العالمي. وتم في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، توجيه نداء موحد لتقديم مساعدة فورية بمبلغ ٢٨,٥ مليون دولار. وفي إطار هذه الجهود، قدمت قوة الأمم المتحدة الدعم الميداني حيث قامت بإزالة الحجارة لتيسير ترميم المساكن والمدارس والمستشفيات والمرافق الأخرى. وتعاونت القوة في هذه الأمور تعاوناً وثيقاً مع السلطات اللبنانية ومع منسق برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في إعادة إعمار لبنان وتنميته، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في لبنان. كما واصلت قوة الأمم المتحدة تقديم مساعدة إلى السكان الموجودين في منطقة عملياتها وذلك على شكل لوازم طبية ومياه وملابس وبطانيات وأغذية ووقود وأشغال كهربائية، وإصلاح المباني المتضررة نتيجة إطلاق النار، ومرافقة المزارعين لحمايتهم. وإضافة إلى ذلك، وفرت مشاريع مياه ومعدات أو خدمات للمدارس ولوازم مهداة للخدمات الاجتماعية وللمحتاجين من الموارد التي أتاحتها الحكومات المساهمة بقوات. ووفرت المراكز الطبية للقوة وأفرقتها الطبية المتنقلة الرعاية لـ ٨٠٠ مريض مدني في المتوسط شهريا بالإضافة إلى توفير برنامج ميداني لطب الأسنان.

ثالثا - الجوانب المالية

٢٠ - أذنت الجمعية العامة للأمم العام، بموجب مقررها ٤٨/٤٦٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، على أساس استثنائي، بالدخول في التزامات تتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز مبلغاً إجمالياً قدره ٢٤ مليون دولار (صافيه ٥٠٠ ٠٠٠ ٢٣ دولار) للفترة الممتدة من ١ شباط/فبراير الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، اذا قرر مجلس الأمن استمرار القوة الى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي تلك الحالة، فإن التكاليف التي ستتكبدها الأمم المتحدة لتشغيل القوة لمدة شهرين ستكون في نطاق الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة في مقررها ٤٨/٤٦٤ على افتراض استمرار القوام الأقصى لجنود القوة بحدود ٢٥٠ ٥ جندي وسطياً واستمرار مسؤولياتها على ما هي عليه. وفيما يتعلق بالفترة الواقعة بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، تقدر التكاليف التي ستتكبدها الأمم المتحدة لتشغيل القوة بمبلغ إجمالي قدره ٨٥٧ ٠٠٠ ١١ دولار (صافيه ٥٠٠ ٤٧٤ ١١ دولار) في الشهر على افتراض استمرار قوام القوة ومسؤولياتها على حالهما.

٢١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن فترات الولاية منذ إنشائها لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، مبلغاً قدره ٢٠٧,٧ مليون دولار.

رابعاً - ملاحظات

٢٢ - خلال الأشهر الستة الأخيرة، ظلت الحالة في لبنان مشوبة بالتوتر والتقلب. وأعقب القصف الاسرائيلي الشديد فوق العادة الذي جرى في نهاية تموز/يوليه فترة هدوء ما لبثت الأعمال العدائية أن عادت بعدها الى سابق عهدها. وتجدر الإشارة الى أن قصف الأهداف المدنية انخفض بشكل ملحوظ بدءاً من شهر آب/أغسطس فصاعداً بالمقارنة مع فترات الولاية السابقة.

٢٣ - وواصلت قوة الأمم المتحدة بذل قصارى جهدها للحد بأقصى قدر ممكن من اتساع نطاق النزاع. كما فعلت أيضاً كل ما في وسعها لحماية السكان من آثار أعمال العنف ولمساعدتهم. وعند قيام القوة بمهامها، أعاقها بشدة مرة أخرى إطلاق النار على مواقعها وأفرادها. وقد لقي أحد أفراد القوة مصرعه من جراء إطلاق النار. ولا بد أن تؤكد مرة أخرى على التزام جميع الأطراف المعنية باحترام مركز القوة الدولي وغير المتحيز.

٢٤ - وخارج منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة، ما يزال لبنان يسير في طريق العودة الى الحياة الطبيعية. وفي داخل منطقة القوة، يعد وزع وحدة للجيش اللبناني للمحافظة على القانون والنظام خطوة أخرى في طريق استعادة السلطة الحكومية.

٢٥ - ومن ناحية أخرى، تواصل إسرائيل احتلالها لأجزاء من جنوب لبنان على الرغم من نداءات مجلس الأمن المتكررة بانسحابها. واستمرت الأعمال العدائية وظلت قوة الأمم المتحدة غير قادرة على تنفيذ ولايتها.

٢٦ - وما زال موقف إسرائيل العام إزاء الحالة في جنوب لبنان وولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو نفس الموقف المذكور في التقارير السابقة. وتقول السلطات الاسرائيلية إنها ليست لها مطامع اقليمية في لبنان، وأن "المنطقة الأمنية" هي ترتيب مؤقت. ومن رأيها أن هذا الترتيب ضروري لضمان الأمن في شمال إسرائيل ما دامت الحكومة اللبنانية غير قادرة على ممارسة السلطة الفعلية ومنع استخدام أراضيها لشن هجمات ضد إسرائيل. وترى السلطات الاسرائيلية كذلك أن جميع المسائل بين إسرائيل ولبنان ينبغي معالجتها في محادثات ثنائية تجري في إطار محادثات السلم بشكل يؤدي الى التوصل الى معاهدة سلم بين البلدين.

٢٧ - وما تزال حكومة لبنان من جانبها منهمكة في عملية إعادة إعمار البلد وفي المصالحة الوطنية. وهي ترى أنه ليس هناك أي مبرر لاستمرار إسرائيل في احتلال أراضي لبنانية، وهو ما تعتبره السبب الأصلي لاستمرار الأعمال العدائية في الجزء الجنوبي من البلد. ويرد موقف لبنان في رسالة وجهها إلي ممثله الدائم لدى الأمم المتحدة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/30). وفي تلك الرسالة، أبلغني الممثل الدائم أيضا بقرار حكومته بأن تطلب الى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى.

٢٨ - وبالرغم من أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما تزال تمنع من تنفيذ ولايتها، إلا أن اسهامها في تحقيق الاستقرار والحماية التي تستطيع منحها لسكان المنطقة ما زال من الأهمية بمكان. ولذلك فإنني أوصي مجلس الأمن بقبول طلب الحكومة اللبنانية وتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى أي لغاية ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. ورغم أنني لا أقترح تخفيض قوام القوة في هذا الوقت، فإنني آمل مخلصا أن تحقق محادثات السلام الجارية، بحلول نهاية الشهور الستة المقبلة، تقدما كافيا يبرر إجراء تخفيض إضافي في قوام القوة.

٢٩ - وإذا أتقدم بهذه التوصية يجب أن أوجه الانتباه مرة أخرى الى العجز الخطير في تمويل القوة. ففي الوقت الحاضر، تبلغ الأنصبة المقررة غير المسددة نحو ٢٠٧,٧ مليون دولار. وأناشد جميع الدول الأعضاء سداد أنصبتها المقررة فورا وبالكامل وتسوية جميع المتأخرات الباقية التي تمثل أموالا مستحقة للدول الأعضاء التي تساهم بالقوات التي تشكل القوة. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق للدعم

الصامد الذي قدمته حكومات الدول الأعضاء هذه وأود أن أشكر حكومة السويد، التي تقوم بسحب وحدتها، على المساهمة التي قدمتها لقوة الأمم المتحدة على مدى سنوات كثيرة.

٣٠ - وختاماً، أود أن أثني على الميجور جنرال تروند فوروهوفدي، قائد القوة، وجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته، للأسلوب الذي سلكوه في تنفيذ مهمتهم الصعبة والخطيرة في كثير من الأحيان. وقد كان انضباطهم وتحملهم من المستوى الرفيع مما يعد مصدر فخر لهم وبلدانهم وللأمم المتحدة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والثلاثون، ملحق كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، وآذار/مارس ١٩٧٨، الوثيقة S/12611.

- - - - -